Tikrit University Journal For Rights Year (7) Vol (7) NO (4) Part (1) (2023) 504-531

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

Administrative corruption and mechanisms for measuring the level of corruption in countries

Dr. Muhammad Mohammed Shahab
College of Law and Political Science & Management Soran University, Erbil, Iraq
mohammed.amen@law.soran,edu.iq

Azhy wali Ridh
College of Law and Political Science & Management Soran University, Erbil, Iraq
awr90h@law.soran.edu.iq

Article info.

Article history:
- Received 18 Oct 2022
- Accepted 8 Nov 2022
- Available online 1 June 2023

Keywords:
- Administrative corruption.
- types of corruption.
- causes of corruption.
- indicators of corruption measurement.

Abstract: The countries of the world, especially the developing countries, have suffered over the years from the emergence and spread of the phenomenon of corruption and fraud among their societies, administration, and public and private institutions, which hindered development projects in them, and made them falter without achieving the desired goals, which increased the rate of poverty and underdevelopment and many other problems. Methods and indicators by researchers to measure the phenomenon of corruption across the countries of the world and Iraq as a model. The most popular measure for calculating the degree of corruption is currently approved by Transparency International, which issues an annual report that looks at the state of corruption across the world. This indicator relies on perceptual indicators that are derived from Questionnaires prepared in the concerned countries, and based on these indicators, the hierarchical positions of these countries are determined in the list of corruption that is issued every year. Therefore, this study aims to shed light on the nature of administrative corruption, and the most important specific indicators for measuring administrative corruption in order to clarify the vision of the dangers and its degree in countries.

© 2023 TUJR, College of Right, Tikrit University

مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة (٧) المجلد (٧) العدد (٤) الجزء (١) (٢٠٢٣) ٥٠٤-٥٣١

الفساد الإداري وأليات قياس مستوى الفساد في الدول

د. محمد شهاب محمد امين
كلية القانون والعلوم السياسة والادارة، جامعة سوران، اربيل، العراق
mohammed.amen@law.soran,edu.iq

الباحث ئەژي ولي رضا
كلية القانون والعلوم السياسة والادارة، جامعة سوران، اربيل، العراق
awr90h@law.soran.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٨/ تشرين الاول / ٢٠٢٢
- القبول : ٨ / كانون الاول / ٢٠٢٢
- النشر المباشر : ١ / حزيران /٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية :
- الفساد الإداري.
- أنواع الفساد.
- أسباب الفساد.
- مؤشرات قياس الفساد.

الخلاصة: عانت دول العالم وخاصة الدول النامية منها على مر السنين من ظهور وانتشار ظاهرة الفساد والغش وسط مجتمعاتها وادارتها ومؤسساتها العامة والخاصة الشيء الذي عطل مشاريع التنمية فيها، وجعلها تتراوح مكانها دون تحقيق الأهداف المرجوة مما زاد من نسبة الفقر والتخلف والعديد من المشاكل الأخرى، يتم تداول عدة طرق والمؤشرات من طرف الباحثين لقياس ظاهرة الفساد عبر الدول العالم والعراق نموذجا، ويعتبر المقياس الأشهر لحساب درجة الفساد حاليا هو المعتمد من طرف منظمة الشفافية الدولية، والذي يصدر تقرير سنوي، ينظر الى حالة الفساد عبر العالم، هذا المؤشر يعتمد على مؤشرات ادراكية والتي تستنبط من الاستبيانات المعدة في الدول المعنية واستنادا الى هذه المؤشرات يتم تحديد المواقع التراتبية لهذه الدول في قائمة الفساد التي تصدر كل عام. لذلك تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ماهية الفساد الإداري، واهم المؤشرات المحددة لقياس الفساد الإداري من اجل توضيح الرؤية لمكامن الخطر ودرجته في الدول.

© ٢٠٢٣, كلية الحقوق، جامعة تكريت

المقدمة :

يتم دراسة عدة طرق ومؤشرات من قبل الباحثين لقياس ظاهرة الفساد عبر دول العالم، ويعتبر المقياس الأشهر لحساب درجة الفساد حاليا هو المعتمد من طرف منظمة الشفافية الدولية، ويصدر فيه تقرير سنوي، ينظر الى حالة الفساد عبر العالم، هذه المقياس يعتمد على مؤشرات ادراكية، والتي تستنبط من الاستبيانات المعدة في الدول المعنية، واستنادا الى هذه المؤشرات يتم تحديد مواقع ومراتب هذه الدول، في قائمة الفساد التي تصدر كل عام، مرفقة بالتقرير الذي تصدره هذه المنظمة.

هناك مشاكل كبيرة وعديدة تواجه عمليات قياس الفساد، وتحليل أسبابه على الواقع، والمشكلة الرئيسية هو ان الفساد ظاهرة مستترة تسعى الأطراف المشاركة فيها الى عدم خروجها الى العلن لسببين، الأول خوفا من المساءلة والعقاب، والثاني قد يخفيها حتى لا تلاحقه متاعب في تعاملاته المستقبلية مع الجهات التي تغلغل فيها الفساد، بسبب هذه الحالة من السرية والكتمان فان قياس ظاهرة الفساد، ومعرفة

انعكاساتها يتطلب دراسات على درجة عالية من الابداع والاجتهاد الاجرائي والمنهجي للتغلب على صعوبة الكامنة في رصد الفساد وتحليل ممارساته واسبابه.

أهمية البحث : وتتمثل أهمية هذه الدراسة في خطورة الفساد الإداري وتأثيراتها السلبية على جميع الميادين والمجالات وتحولها من حالات متفرقة إلى ظاهرة حقيقة موجودة في المجتمع، وازدادت خطورة هذه الظاهرة لما ارتبطت بالجريمة المنظمة كما أصبح الفساد الإداري من أهم المعوقات أمام الإصلاح الإداري والتنمية الشاملة وإقامة حكومة رشيدة، الامر الذي يتطلب إيلاء اهتمام خاص بهذه الظاهرة مما من خلال القيام بالعديد من الدراسات والبحوث ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة.

إشكالية البحث : انطلاقاً مما سبق فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول مدى فعالية آليات قياس الفساد الإداري. على الرغم من وجود العديد من الهيئات والأجهزة المختصة في متابعة ومعالجة الفساد الإداري، وإن التشريعات سواء كانت جنائية أم مدنية أم إدارية، فجميعها تؤكد على أن الفساد الإداري أمر مرفوض، وأن القوانين والأنظمة والتعليمات في الوقت الحاضر أصبحت غير كافية بل قاصرة عن تنظيم المشكلة التي بدأت نتائجها تظهر على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي. إلا أن مشكلة الفساد الإداري بقيت قائمة وأن العراق لاتزال تحسب ضمن الدول الأكثر فساداً وهي تأتي في مقدمة ترتيب الفساد الإداري، ومن خلال ما تقدم ينشأ لدينا التساؤل التالي:

١- ما هو مفهوم الفساد الإداري واسبابه؟

٢-ما هي آليات قياس درجة الفساد في الدول؟

٣- وما هي مؤشرات مدركات الفساد في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).

منهجية البحث : نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة وتحقيقاً للأهداف المسطرة فقد رأينا أنه من الأنسب لهذه الدارسة هو الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا لتحليل ظاهرة الفساد الإداري وبيان أسبابها، واليات قياس الفساد في الدول.

هيكلية البحث : لغرض تحقيق أهداف البحث فقد تضمن البحث ثلاثة مطالب فضلا عن المقدمة والاستنتاجات فقد تناولنا في المطلب الاول ماهية الفساد الإداري واسبابه، والمطلب الثاني تضمن **اليات القياس الفساد الإداري** وتناولنا في المطلب الثالث **مؤشرات مدركات الفساد في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)**

المطلب الاول

ماهية الفساد الإداري

اقترنت ظاهرة الفساد بالإنسان منذ خلقه الله تعالى حين اتهم من قبل الملائكة بالفساد وسفك الدماء، قال تعالى (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)[١]. تضرب جذور ظاهرة الفساد عميقة لمرافقتها مجمل أوجه الاجتماع البشري.

الفرع الأول / التعريف بالفساد الإداري

إدارات الدولة هي الركائز الأساسية التي توضع عليها نتائج تنفيذ السياسة العامة للدولة في مختلف المجالات. إن البلدان النامية في طور التنمية وتحتاج إلى تطوير هياكلها الإدارية بما يتماشى مع التغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع، وقد يترتب على عدم التطوير الجهاز الإداري كاستجابة لتلك التغيرات، انتشار الفساد بكافة صوره من الرشوة، والاختلاس، واهدار المال العام[٢].

أولا: الفساد لغة

ان المعاجم العربية قد تناولت مادة (ف.س.د) بمعاني كثيرة وتلتقي جميعا في جوهر الفكرة والمقاصد لذا يشير المختار الصحاح (فسد) الشيء يفسد بالضم (فسادا) فهو فاسد وفسد بالضم (فسادا) فهو فسيد وأفسده ففسد ولا تقل (انفسد) ضد المصلحة[٣]. وان الفساد بالغة الإنكليزية (Corruption) حيث أصل الكلمة من اللغة اللاتينية (Corruptive)' ومن معاني الفساد أيضا الجدب والقحط[٤].وقال الاصفهاني في المفردات الفساد خروج الشيء من الاعتدال قليلا كان الخروج عنه او كثيرا ويضاده الصلاح[٥].

---

[١] القران الكريم، (الآية ٣٠) من سورة البقرة.

[٢] د. عامر الكبيسي، الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، ٢٠٠٠، مجلة ٢٠، عدد١، ص ١.

[٣] محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، لبنان،١٩٨٧، ص ٥٠٣

[٤] جمال الدين محمد بن منظور، لسان العرب طبعة دار صادر، جزء الثالث، بدون تاريخ نشر، ص٣٣٣

[٥] أبا قاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني، مفردات في غريب القران، تحقيق محمد سيد كيلاني (، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٧٩.

ثانيا: الفساد اصطلاحا

تعددت التعاريف لمفهوم الفساد بتعدد جوانبه واتجاهاته المختلفة[١] وذلك لاختلاف الثقافات والعادات السائدة، كما يختلف باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها المهتم بتعريف هذه الظاهرة بين الرؤى الاقتصادية أوالسياسية أو الإدارية أو الاجتماعية التي تبرر الاختلافات في مفهوم الفساد[٢]، فعرفه البعض بانه "سوء استخدام الاطراف او الافراد العموميين للأدوار والموارد العمومية، او استخدامهم لأشكال غير شرعية من النفوذ الساسي"[٣] ويعرفه الدكتور صلاح الدين فهمي بانه " كل تصرف غير قانوني مادي او أخلاقي من جانب العاملين، يسود في بيئة بيروقراطية يهدف الى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي الى هدر في موارد الدولة الاقتصادية، الامر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي الى عدم الاستقرار السياسي"[٤]. أما المشرع العراقي فإنه من خلال الاطلاع على الأمر الإداري المرقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ والخاص بتشكيل مفوضية النزاهة العامة لم يعط تعريفا للفساد، إلا أنه وفي القسم الثاني من الفقرة (٤) وفي المادة الأولى سابعاً من قانون هيئة النزاهة إقليم كوردستان رقم (٣) لسنة (٢٠١١) أشارا إلى جريمة الفساد بانها "دعوى جزائية يجري التحقيق فيها بشأن جريمة من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العام وهي الرشوة والاختلاس وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم، واية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد (٢٣٣، ٢٤٣، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٦٧، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٦) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩) المعدل (وحيازة الأموال الناتجة عن جناية أو جنحة الفساد) وأي جريمة تشملها أحد الظروف المشددة المنصوص عليها في الفقرات (خامساً وسادساً وسابعاً) من المادة (١٣٥) من قانون العقوبات المعدل بقانون تنظيمي صادر عن مجلس الحكم (المنحل) الملحق بأمر سلطة الاتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٥٥) لسنة

---

[١] موسى عيسى عبد الباقي، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جنوب الوادي، بقنا، مصر، ص٨٥.

[٢] د. احمد أبو دية، الفساد واسبابه وطرق مكافحته، ط١، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، قدس، ٢٠٠٤، ص٢

[٣] مايكل جونتسون وآخرون، الفساد والاقتصاد، ترجمة جمال امام، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠ ص٩١

[٤] د. صلاح الدين فهمي، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية (رياض، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،١٩٩٤، ص٣٨.

(٢٠٠٤) "[١]، ومما يلاحظ على هذا الامر أنه جاء غير واضح وغير دقيق ويشوبه الغموض والنقص رغم احتوائه على أحكام وقواعد ومبادئ جيدة، وأنه أورد جرائم تعد فسادا على سبيل الحصر لا على سبيل المثال وهذا يحد من حرية الجهة الخاصة بالتحقيق[٢].

الفرع الثاني / اسباب الفساد الإداري

ان تفشي ظاهرة الفساد الإداري لها صور عديدة، وطرق مختلفة حيرت الكثيرين من الباحثين والاداريين في تفشيها، وذلك لأن الهيكل الإداري هو التنظيم الأساسي الذي ترتكز عليه نتائج تنفيذ السياسة العامة في الدولة في مختلف مجالاتها[٣]. للتعامل الفعال والشامل مع الفساد الإداري يجب الوقوف على الأسباب التي أدت الى ظهوره، وهذه الاسباب قد تكون، ادارية او سياسية او اجتماعية او اقتصادية. وسنتناول تلك الأسباب على النحو الاتي:

اولاً: الأسباب الإدارية

ان من اهم عوامل انتشار الفساد الإداري وخاصة في الدول النامية هي ضعف الإدارة وسوء التنظيم، وعدم تحديد المسؤوليات وضعف الرقابة الإدارية، وكثرة القيود والإجراءات الإدارية الرسمية وغير الرسمية، وطول الزمن المستغرق لإنجاز المعاملات في الجهاز الإداري والحصانة النسبة للمسؤولين فيه من المسالة والمحاسبة، وعدم تفعيل نظام العقوبات وشغل المناصب الوظيفية وموقع المسؤولية القيادية في الجهاز الإداري لفترة زمنية طويلة وفق معايير فردية وعلاقات شخصية وعدم الاخذ بنظرية وضع الرجل المناسب فبي المكان المناسب، وتمركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري للجهاز العام وقلة التفويض السلطات للمستويات الادارية الأدنى، وتعدد أجهزة الرقابة والتفتيش الإداري في مقابل ضعف دورها في ممارسته الرقابة الداخلية او الرقابة الوقائية لاكتشاف الانحراف وتصحيح الخطأ، وتحول صغار الموظفين الى عملاء لأصحاب السطوة والنفوذ من داخل الجهاز الإداري للدولة ومن خارجها، والتي تكون بمجموعها الادرة فاشلة التي تؤدي بدورها الى الفساد الإداري[٤].

---

[١] أمجد ناظم صاحب نصيف الفتلاوي، **اختصاص هيئة النزاهة في التحري والتحقيق في قضايا الفساد** الحكومي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٠) ٢١ و المادة (١) سابعاً من قانون هيئة النزاهة إقليم كوردستان رقم (٣) لسنة (٢٠١١) المعدل بالقانون رقم (٧) لسنة (٢٠١٤).

[٢] الامر رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ الصادر من السلطة الائتلاف المؤقتة في العراق الخاص بتشكيل النزاهة.

[٣]

[٤] محمد عبد الله الشيباني، مصدر السابق، ص٩٥.

ثانياً: **الأسباب السياسية**

يقصد بها مجمل الانحرافات المتعلقة بقواعد الحكم في الدولة ومنها غياب الحريات والنظام الديمقراطي وضعف الإعلام والرقابة وضعف العلاقة بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الحزبية وغيرها والتي تؤدي في مجملها إلى الفساد الإداري[١]. ففساد البيئة السياسية الى الفساد الإداري ونذكر ذلك على النحو الاتي:

أولا: عدم الاستقرار السياسي

١-ان في ظل النظام السياسي الغير المستقر فان الهيكل التنظيمي الإداري في الدولة لا تستقر حيث تلغى او تدمج بعض الوزارات تبعا للأهواء القيادات السياسية، بما يتخلف عنه فوضى إدارية نتيجة هذا الالغاء وهذا الدمج او عدم التنسيق بين القرارات السياسية السريعة وبين القرارات السياسية البطيئة.

٢-أيضا في ظل النظام السياسي الغير المستقر يتم ابعاد العناصر الإدارية الغير المرغوب فيها، ومع توالي العهود لا يبقى في الجهاز الإداري الا العناصر غير الاكفاء التي تنقصها الخبرة والكفاءة، وهذا يعني ان التوظيف في الوظائف العامة لا يتم على أساس الكفاءة والجدارة بل يتم على اساس الوساطة والمحسوبية والمحاباة.

ثانيا: انعدام ديمقراطية الأجهزة التشريعية وضعف الثقافة السياسية

انعدام ديمقراطية الأجهزة التشريعية تعد سببا هاما من الأسباب السياسية للفساد الإداري، فاذا كانت الأجهزة التشريعية غير منتخبة ولا تمثل الشعب ولكنها تمثل السلطة السياسية، فان القوانين والتشريعات التي تسنها الطبقة الحاكمة تترك اثرا على الجهاز التنفيذي الذي يعمل بالقوانين والتشريعات التي يضعها الجهاز التشريعي، كما ان عدم مشاركة المواطنين في الرسم السياسة العامة للبلاد ينعكس في اللامبالاة تجاه أدائهم مما يؤدي الى تفشي ظاهرة الفساد[٢], وكذلك الحال عند ضعف أداء السلطات

---

[١] د. عصام عبد الفتاح مطر: مصدر سابق، ص٣٠٠. ومثال ذلك العراق الذي يأخذ بنظام التعددية الحزبية لذا فمن أسباب انتشار الفساد الإداري والمالي هو نظام المحاصصة الحزبية، لأنه يؤدي إلى ضعف الحكومات فكلما زاد حجم الائتلاف الحاكم زاد حجم مناصب الترضية والدليل هو كثرة الوزارات والمناصب السيادية وإسنادها إلى أشخاص غير أكفاء وغير متخصصين وتعتمد على المعيار الحزبي فقط، إذ بلغ عدد الوزارات في الحكومة الحالية (٤٢) وزارة واستحداث مناصب جديدة كنواب لرئيس الجمهورية بدون صلاحيات أو نواب لرئيس الوزراء.

[٢] د. صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر مركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٩٩٤، ص ١٢٣.

الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)[١] وعدم تحقيق الفصل بينهما وضعف الأجهزة الرقابية المختصة لمكافحة جرائم الفساد وغياب الإعلام الحر وعدم السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومة وكذلك ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها وهذا الأسباب السياسية يلعب دوراً مهماً في استشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي[٢].

وفي المقابل يمكن ان تمارس الضغوطات السياسية على السلطة التشريعية لتقوم بتعديل قوانينها، ومن أبرز هذه الأمثلة دور المظاهرات السلمية التي حصلت في العراق في أواخر عام ٢٠١٩م، والتي ساهمت في دفع السلطة السياسية نحو السعي لمكافحة الفساد الإداري، والتي تقدمها تعديل قانون هيئة النزاهة العراقية، وانشاء محكمة جنايات مكافحة الفساد الكبرى[٣]. وتعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات[٤].

ثالثا: الأسباب الاقتصادية

تشكل العوامل الاقتصادية تأثيرا فعالا على تفشي ظاهرة الانحراف والفساد الإداري في أجهزة الدولة. ويختلف تأثيرها كما وكيفيا تبعا للظروف الاقتصادية المختلفة ومن اهم العوامل الاقتصادية المساعدة على الانحراف والفساد الإداري سوء التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية وفقا لأسس علمية وغياب دراسة الجدوى لأغلب المشاريع الاقتصادية والنقدية، تدهور العملة، ومحدودية فرص الاستثمار، وتدني الأجور، وعدم فعالية أنظمة الرقابة المالية والاقتصادية في المؤسسات، وتطور متطلبات الحياة وازديادها[٥]. وعدم توزيع الثروة بشكل عادل، هذه العوامل من شانها ان تؤدي لظهور فئة كثيرة الثراء مقابل فئات أخرى محرومة في المجتمع مما يسهم في وجود سلوكيات منحرفة وفاسدة في أجهزة الدولة.

---

[١] د. سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية، دار الدكتور للعلوم بغداد، ٢٠٠٨، ص٨١.

[٢] د. محمود محمد معابرة: مصدر سابق، ص١١٥.

[٣] بيان صادر عن مجلس القضاء الأعلى العراقي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩م، والمنشور في الجريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٥٦١) بتاريخ ٢٠١٩/١١/٤م.

[٤] قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩م، المعدل والمنشور في الجريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٥٦٩) بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣٠

[٥] ال شيخ خالد بن الرحمن بن حسين بن عبده، الفساد الإداري، انماطه واسبابه وسبل مكافحته، دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص٨٥.

وان الكثير من الدول وخاصة الدول النامية تعاني من التفاوت في توزيع الدخل والثروات الامر الذي يجعل الأموال تتمركز لدى فئة قليلة من الأشخاص، بينما الغالبية العظمى من المواطنين على خط الفقر مما يؤدي الى ضعف الولاء للأهداف العامة ويرجع ذلك للسياسات الاقتصادية الارتجالية التي لا تراعي تحقيق قدر من التوازن، والعدالة في توزيع الثروة والموارد الاقتصادية على المجتمع. هذا يؤدي إلى تفاوتات طبقية ومعدلات عدم المساواة في الدخل بين مجموعات وشرائح المجتمع[١]. وتصبح هنالك فجوة بين أجور الموظفين ومتطلبات المعيشة، مما يصبح الموظف لقمة سائغة يفترسها الفساد بسهولة[٢]. كما ان المبالغة في الانفاق الحكومي من الأسباب الاقتصادية التي تساعد على نمو الفساد كالاتفاق على مشاريع والبني التحتية، وتقديم الخدمات ذات الأولوية الماسة، فقد تفتح الطريق نحو تحقيق مارب شخصية للمسؤولين عن طريق المبالغة في الانفاق على العجلات والتجهيزات والاثاث المكتبي .... الخ، كل هذه الأسباب وغيرها قد تسهم مجتمعة في نمو الفساد[٣].

رابعاً: الأسباب الاجتماعية

وهي مجموعة عوامل خارجية يتأثر بها الفرد منذ ولادته حتى مماته كونه يعيش في وسط بيئة معينة تمثل الإطار الاجتماعي العام ممثلاً بقوانينه وقيمه وعاداته واتجاهاته وهذه كلها تؤثر على النشاط الإنساني[٤]. ولا شك في أن جرائم الفساد الإداري والمالي تؤثر في الموظف العام لما له من سلطة تجعله يتحكم بمقدرات بقية الأفراد ، إذ أن عدم غرس القيم والمبادئ الصحيحة والأخلاق الدينية في نفوس بعض المجتمعات يؤدي إلى ترسيخ بعض المفاهيم الخاطئة وتغليب هذه القيم الاجتماعية من عادات وتقاليد على القيم والعادات الصحيحة وهذه يؤثر على الجهاز الإداري و يخلق التعارض داخل هذه الأجهزة[٥] ، وأن ضعف الولاء للوطن واحترام وتقديس الوظيفة العامة واستبدالها بولاء المنطقة أو العشيرة أو الطائفة أو المذهب أو الحزب يؤدي إلى خلل في عمل الأجهزة الإدارية مما ينتج عنه الفساد الإداري

---

[١] د. شرقاوي فرغل عطية فرغل، الفساد الإداري في القانون والشريعة الإسلامية أطروحة دكتوراه مقدمة جامعة اسيوط كلية قانون ٢٠١٧، ص ٣٠٢.

[٢] ياسر محمد سعيد قدو، الحماية الجنائية للمال العام وأسباب الفساد وسبل المكافحة والعلاج (دراسة تطبيقية)، مكز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١، ص ١٠٢.

[٣] استراتيجية المصر لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٤-٢٠١٨.

[٤] صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، دور السلطات العامة في مكافحة الفساد الإداري في العراق، أطروحة دكتوراه كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٨٤.

[٥] د. محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص١١٤.

، لأن الأجهزة الإدارية عادةً ما تُدار من قبل الأفراد الذين يعيشون داخل هذا الوسط الاجتماعي, إن للعادات والتقاليد والأعراف أثراً مهماً في انتشار جرائم الفساد الإداري والمالي[١], كما أن من الأسباب الاجتماعية لجرائم الفساد هو توظيف الانتماءات الإقليمية والعرقية وعلاقات القربى في التعامل الرسمي ومنها عمليات التعيين في الوظائف العامة ومنح الرخص والوكالات وغيرها والسبب يعود إلى أن الموظف داخل الجهاز الإداري يتطلع إلى من يحميه خارج أوقات الدوام الرسمي فيتجه بذلك إلى عائلته وعشيرته داخل المجتمع وذلك لعدم حماية القانون له[٢].

المطلب الثاني

اليات القياس الفساد الإداري

هناك صعوبات واشكاليات تواجه عملية قياس الفساد، وتحليل عوامله، وتقييم آثاره، وأهم هذه الإشكاليات تتعلق بكون الفساد ظاهرة مستترة، يحرص أطرافها في أغلب الأحيان على إخفاء معالمها[(٣)]، وضعت عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية عدد من المقاييس التي يمكن من خلالها قياس نسبة الفساد الإداري في الدول. لذلك سوف نتناول في هذا المطلب على النحو الاتي:

الفرع الأول / أنواع القياس الفساد

مع التسليم بصعوبة قياس مستوى الفساد في الدول الا ان ذلك يتم بعدة طرق، وباستخدام عدة أساليب. حيث يمكن قياس الفساد عبر ثلاث طرق اساسية، المقاييس المباشرة (الموضوعية)، المقاييس الغير المباشرة (الادراكية)، المقاييس الوسيطة (الاستعداد المؤسسي). وسوف نسلط الضوء على هذه الأنواع بشكل موجز وكما يلي:

اولاً: المقاييس المباشرة (الموضوعية)

يقصد بها ما تملكه الأجهزة المعنية بمحاربة الفساد من المعلومات، اذ يعتبر النزاهة الجهاز الأكثر انتشارا وفعالية في جمع الادلة ومحاربة الفساد والى جانب هذا الجهاز نجد باقي الهيئات مثل القضاء والهيئات المتخصصة في مكافحة هذه الظاهرة، اذ ان اغلب دول العالم في الوقت الحالي تملك أجهزة مستقلة لمحاربة ظاهرة الفساد، والكشف عن مرتكبيه ففي العراق توجد هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية وكذلك البرلمان والدور الذي يلعبه من خلال الأسئلة التي يطرحها حول القضايا الفساد الكبرى، واجهزة

---

[١] د. خالد المهايني، حماية المال العام والحد من الرشوة والاختلاس (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٠، ص ٥.

[٢] د. مهدي حسن زويلف ود. سليمان أحمد اللوزي، التنمية الإدارية والدول النامية (ط١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣، ص ٣٩.

[(٣)] احمد صقر عاشور، **قياس ودراسة الفساد في الدول العربية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠١٠) ٤٤.

المحاسبة الحكومية والقضايا التي تكشف عنها الرقابة الذاتية، وحجم الثغرات المالية التي يمكن ان ترصدها الى غير ذلك من الاليات والأجهزة التي يمكن ان تكشف عن ارقام وحالات ومعطيات حقيقية. المقياس المباشر تعتبر صادقة الى حد ما وخالية من التخمين والتوقع، فهي تجمع عدد الاحالات التي عالجتها الشرطة والقضاء وباقي الأجهزة، وحجم الأموال المقترنة بالفساد والهيئات التي ينتشر فيها، ولذلك فالأخير يمكن ان توفر مؤشرات حقيقة عن حجم الظاهرة في البلد والقطاعات التي تنتشر فيها، الى جانب الأجهزة الحكومية يمكن ان تلعب الصحافة دورا مهما في الكشف عن الحجم الفساد[١].

لكن يعاب على المقاييس المباشرة (الموضوعية) انها مرتبطة في كثير من الأحيان بمدى فعالية الشرطة والأجهزة الحكومية الأخرى، فاذا دخلت هذه الأجهزة في نطاق الفساد، يكون من الصعب كشف درجة الفساد في البلاد وحجم انتشاره، حتى ولو عملت بفعالية وقدرة عالية فأنها لا تقدم الا أرقاما حول ما تم كشفه، اما باقي العمليات المستترة فتتواصل دون طلبها الحساب، اما فيما يتعلق بالصحافة فان هذه الأخيرة تفتقد في كثير من الدول التي تعاني الفساد خاصة في أفريقيا والوطن العربي ، الى الإمكانيات والاستقلالية المالية اللازمة لمعالجة مثل هذه أمور، خاصة اذا تعلق الامر بالفساد السياسي الذي تتورط فيه عادة اطراف نافذة جدا في الدول. لكن رغم ذلك فان بروز الفساد في الصفحات الأولى للجرائد والمجلات ما هو الا دليل قوي جدا على الانتشار الكبير للظاهرة في بلد ما[٢].

ثانياً: المقياس غير المباشرة (الادراكية)

تقوم المقياس الغير المباشر على اخذ انطباعات الجمهور عن الفساد وتقييم ابعاده وعوامله، ويمكن اخذ هذه الانطباعات او الآراء من الجمهور العام، او من عينة خاصة تمثل رجال الاعمال على سبيل المثال واغلب التقارير التي تصدر عن حالة الفساد في العالم والتي تصدر من المنظمات الدولية تعتمد على المقاييس الغير المباشرة، التي تعطي وزن كبير للانطباعات الشخصية، وليس للحقائق المثبتة، ومن اشهرها منظمة الشفافية الدولية التي تصدر عدة تقارير سنوياً في هذا الاطار، والى جانبها هناك عديد من المنظمات الإقليمية والمحلية التي بدأت تعتمد على نفس المعايير لقياس الفساد على المستوى الإقليمي والمحلي، هذه المقاييس كما اشير اليه تعتمد على إدراك المستجيب للفساد، وبالتالي فهي تستند الى تجارب الشخصية، الامر الذي يجعلها محل انتقاد من قبل الباحثين والخبراء لعدة أسباب ومنها:

---

[١] احمد صقرعاشور مصدر اسابق، ص ٤٧.

[2] John Mukum, Mbaku, Corruption in Africa Consequences, and Cleanups USA, Marylandm Lexington Books, 2010, p.28

١-لأنها تركز على التجربة الفردية للشخص مع المؤسسات الحكومية (الشرطة، القضاء، الوزارات...)، ولذلك هي تهمل سوء الفهم الذي قد يقع من الشخص العادي إضافة الى اختلاف الثقافة ومشاكل اللغة والاتصال بين الافراد.

٢-قد يتأثر الافراد بالتقارير الصحيفة التي قد تتحدث عن مكافحة هذه الظاهرة في المجتمع لكي تحد منها لكن الافراد رغم ذلك يتولد لديهم اراء سيئة.

٣-انها يمكن ان تعطي نتائج تسند على المزاعم وليس المستندات المادية وان افراد العينة أنفسهم لا يستطيعون اثباتها،

٤-أكثر من ذلك قد تقوم المؤسسة القائمة بالاستطلاع على إخفاء بعض النتائج او تزيفيها إذا كانت هي مستهدفة بالنقد او أحد الأطراف الذي له مصلحة معها.

٥-ان مثل هذه المقاييس المعتمدة على الاستطلاعات تتناول الافراد الذين قدموا الرشاوي وليس الذين اخذوها. وهناك تحفظات أخرى حول نوعية الأسئلة المطروحة، الفئات التي تطرح عليها تلك الأسئلة ونوعية الإجابة التي تكون في كثير من الأحيان مرتبطة بنوعية النظام السياسي ووجهة نظرة الفرد اليه[١].

ثالثاً: المقاييس الوسيطة (قياس الاستعداد المؤسسي)

يمكن القول ان المقاييس الوسيطة تدرس درجة توافر الأرضية داخل المؤسسات لممارسة الفساد من عدمه، أي تنظر الى البيئة التي يجري عادة فيها الفساد هل لها مقومات الوقاية من الفساد ام مقومات تشجع الفساد وتغض الطرف عنه، وتتمثل عوامل الاستعداد المؤسسي للفساد فيما يلي:

١- درجة الشفافية في اتخاذ القرار والمعاملات.

٢- درجة التعقيد البيروقراطي (في الإجراءات واللوائح).

٣- درجة غموض او الوضوح في المعايير الحاكمة للقرارات والمعاملات.

٤- فعالية هيئات الرقابة والمساءلة على الممارسات والقرارات الصادرة من الإدارة ونتائجها.

٥- كفاية مستويات الأجور للعاملين ومقارنته بتكاليف المعيشة ومقارنتها بتلك السائدة في القطاع الخاص.

٦- تمنح السلطة التقديرية للإدارات التي تتعامل مع الجمهور وإدارة الموارد العامة.

---

[١] احمد صقرعاشور مصدر السابق، ص ٤٩.

٧- اليات وضوابط الثواب والعقاب المرتبطة بممارسات الفساد والنزاهة، ودرجة قوتها وفاعليتها[١].

هذا المدخل لقياس الفساد يركز على المؤسسة كوحدة تحليل سواء في القطاع الخاص او القطاع العام وبالتالي هو لا يصلح لقياس الفساد في البلد كله بل يهتم بتشخيص الفساد واسبابه على المستوى القطاعي فقط (على مستوى مؤسسة الشرطة، مؤسسة القضاء....) على سبيل المثال، وعند قراءة النقاط التي تركز عليها هذا المقياس نجده يدرس بالأساس ركائز النزاهة في المؤسسة، فاذا كانت قوية وتعمل بشكل جيد تكون نتيجة البحث ان هذه المؤسسة لها بيئة داخلية مقاومة للفساد، اما اذا كانت ركائز النزاهة فيها مهزوزة او غير موجودة تماما تكون النتيجة انها تملك بيئة مسهلة للفساد، حتى انه يحدد المستهدف من القياس بشكل واضح، ويحدد الغاية من القياس، ويصل الى التشخيص الحقيقي للحل، ويسمح بمعالجته ، فاعتماد هذا القياس يمكن الانتقال الى المعالجة الجذرية للفساد في المؤسسة المستهدفة، وهذه ميزة لا تتوفر بنفس الدقة والفعالية في المقاييس الأخرى.

الفرع الثاني / مؤشرات قياس الفساد الإداري

هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد الإداري من خلال تطوير مؤشرات كمية، يستند معظمها إلى استطلاع آراء المتخصصين حول مستوى الفساد في مختلف الدول المستسقاة من واقع أنشطتهم اليومية. فيما يلي بعض المؤشرات الأكثر شهرة المستخدمة في الأدبيات التطبيقية:

اولاً: المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية

بدا اصدار هذا المؤشر في العام ١٩٨٠ بواسطة محرري نشرة التقارير الدولية، وهي نشرة الأسبوعية حول التمويل والاقتصاد على مستوى العالم، استنادا على نموذج احصائي لحساب المخاطر. وفي العام ١٩٩٢ انضم مبتدعو المؤشر الى مجموعة خدمات المخاطر السياسية، وفي العام ٢٠٠١ بدأ ادراج مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت), تعد المخاطر السياسية (١٢ عاملاً و ١٠٠ نقطة خطر) والمخاطر الاقتصادية والمخاطر المالية ثلاثة من بين ٢٢ متغيرًا تشكل مؤشر مخاطر الدولة (٥ متغيرات و٥٠ نقطة مخاطر) تشتمل درجة المخاطر لكل مجموعة، والتي تشير إلى الوزن النسبي للمتغير والمجموعة، بالنسبة للمتغيرات الفرعية التي تقيم المخاطر لكل مجموعة، تشير القيم المنخفضة إلى درجات مخاطر الدولة، بأخذ نصف مجموع نقاط

[١] مركز اللبناني للدراسات محرر، نظام النزاهة العربي في المواجهة الفساد كتاب المرجعية، بيروت منظمة الشفافية الدولية، ٢٠٠٥، ص ٢٦٧.

المخاطر للمجموعات الثلاث، حيث تتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين صفر (للمخاطر المرتفعة للغاية) و١٠٠ نقطة للمخاطر المتدنية للغاية[١]، توضح مكونات هذه المؤشرات الجداول الثلاثة التالية:

الجدول رقم ١ مكونات مؤشر المخاطر السياسية[٢]

التسلسل	المكون	النقاط
١	درجة استقرار الحكومة	١٢
٢	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	١٢
٣	خريطة الاستثمار	١٢
٤	وجود نزاعات داخلية	١٢
٥	وجود نزاعات خارجية	١٢
٦	الفساد	٠٦
٧	دور الجيش في السياسة	٠٦
٨	دور الدين في السياسة	٠٦
٩	سيادة القانون والنظام	٠٦
١٠	الاضطرابات العرقية	٠٦
١١	مصداقية الممارسات الديمقراطية	٠٦
١٢	نوعية البيروقراطية	٠٦

الجدول رقم ٢ مكونات مؤشر المخاطر الاقتصادية

التسلسل	المكون	النقاط
١	معدل دخل الفرد	٠٥
٢	معدل النمو الاقتصادي	١٠
٣	معدل التضخم	١٠
٤	نسبة رصيد الميزانية الحكومية الى الناتج الداخلي الخام	١٥
٥	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري الى الناتج الداخلي الخام	١٠

[١] علي عبد القار علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، معهد العربي للتخطيط بالكويت جسر التنمية سلسة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد ٧٠ سنة ٢٠٠٨، ص ٧٠.

[٢] د. بشير عبد الكريم، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر بحث مقدم الى جامعة حسبية بن على بالشلف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

الجدول رقم ٣ مكونات مؤشر المخاطر المالية

التسلسل	المكون	النقاط
١	نسبة الدين الخارجي الى الناتج الداخلي الخام	١٠
٢	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري الى اجمالي صادرات السلع والخدمات	١٠
٣	نسبة رصيد ميزان الحساب الجاري الى اجمالي صادرات السلع والخدمات	١٥
٤	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية للدولة	٠٥
٥	استقرار سعر الصرف	١٠

ويندرج المؤشر الفرعي للمؤشر الدولي لمخاطر الدول لتقييم الفساد إلى المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية ويحتوي على ست نقاط خطر. ويقيِّم مستوى الفساد الإداري بين متخذي القرار، كما تعكسها العمولات والرشاوي التي ينبغي تقديمها لصناع القرار ليقوم بواجباته الرسمية، وتتراوح قيم المؤشر من صفر، لتعكس حالة تفش واسع للفساد الإداري والمالي، الى ٦ لتعكس حالة انعدام الفساد الإداري والمالي[١].

ثانياً: مؤشر منظمة الشفافية الدولية لقياس الفساد الإداري

تنشر منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد منذ عام ١٩٩٥. وبحسب موقع المنظمة على الإنترنت "يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام، ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من اجل مصالح خاصة" وتطرح الاستقصائيات المستخدمة في اعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية. على سبيل المثال، عند إجراء عمليات شراء، يتقاضى الموظفون الحكوميون رشاوى او اختلاس الأموال العامة. ولا تميز هذه المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي او بين الفساد الصغير والفساد الكبير.

وتعتمد المنظمة في تطويرها للمؤشر على معلومات ثانوية حول الفساد، تقوم بتجميعها مؤسسات مستقلة استنادا على الاستطلاعات والممسوحات المصممة لهذا الغرض، وفيما يتعلق بتفسير المؤشر، يلاحظ انه على الرغم من استحداث المؤشر لترتيب الدول على سلم الشفافية الا ان القيمة الرقمية تعتبر اهم بكثير في الدلالة على مستوى الفساد المدرك وذلك بالنسبة لاحتمال تغير الترتيب تبعا لتغطية الدول

[١] نهلة أبو العز، تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في افريقيا، مجلة مصر المعاصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع مصر، يوليو، ٢٠١٥، ال عدد٥١٩، ص٦٤٧

(زيادة او نقصا) حسب توفر المعلومات[١], وتعيد المنظمة هذا المؤشر كل خمس سنوات حيث أصبح يغطي (١٧٦) دولة في العالم بما يطلق عليه مؤشر (النزاهة في الدول الاجنبية والعربية لعام ٢٠٠٥)، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين (٠-١٠نقاط) بمعنى ان الدولة إذا حصلت على تقرير (١٠) نقاط فهذا يعني ان هذه الدولة نظيفة تماما من عمليات الفساد، اما الدولة التي تحصل على تقرير (٠) فهذا يعني ان جميع الاعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة.... وحتى الان لم تحصل دولة في العالم على (١٠) او تقدير (٠)، الا ان هناك دول اقتربت منهما[٢]

ثالثاً: مؤشر البنك الدولي لقياس الفساد الإداري

بدأ تطوير المؤشر المركب للحكومة، Worldwide Governance Indicator، بواسطة باحثين من البنك الدولي في عام ١٩٩٩، وذلك على أساس ستة جوانب لعمل حكومة تتمثل فيما يلي[٣]:

١-ابداء الرأي والمسائلة يقيس الحقوق السياسية والمدنية بالإضافة لحقوق الانسان،

٢-الاستقرار السياسي وانعدام العنف يقيس احتمالات التهديد باستخدام العنف ضد الحكومة، او فرض تغيرات فيها بما في ذلك الاعمال الارهابية.

٣-الفعالية الحكومية، تقيس كفاءة الجهاز البيروقراطي، ونوعية تقديم الخدمات العامة.

٤-نوعية الأطر التنظيمية، يقيس مدى تأثير السياسات غير الملائمة على نظام السوق.

٥-سيادة القانون، يقيس نوعية العقود والشرطة والمحاكم، بما في ذلك استقلالية الجهاز القضائي ومدى حدوث الجرائم.

٦-تدابير مكافحة الفساد هي استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك اعمال الفساد كبيرها وصغيرها، واستحواذ النخبة على مقدرات الدولة.

---

[١] نواف سالم كنعان، الفساد الإداري والمالي، أسبابه اثاره ووسائل مكافحته (مجلة الشريعة والقانون ال عدد٣٣، ٢٠٠٨، ص٩٥.

[٢] د. هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، الشفافية الإدارية بين الضرورة مكافحة الفساد والحدود السر الوظيفي، دار وليد للنشر والتوزيع والبرمجيات مركز القومي للإصدارات القانونية، قاهرة، ٢٠٢٢، ص٢٣٩

[٣] نهلة أبو العز، تداعيات ظاهرة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي في أفريقيا، مجلة مصر المعاصر، جمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، مصر، العدد ٥١٩، ٢٠١٥ ص ٦٥٢.

المطلب الثالث

مؤشرات مدركات الفساد في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

يعد الفساد الإداري أحد اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، لأنه يعمل على اهدار الثروات واصبح العراق بموجب دستور عام ٢٠٠٥ دولة اتحادية (فدرالية) تشكل العاصمة والمحافظات والأقاليم اللامركزية والحكومات المحلية النظام الاتحادي[١]، لكن لم يؤسس واقعيا في العراق سوى إقليم واحد وهو إقليم كوردستان القائم قبل إقرار دستور عام ٢٠٠٥، والذي اقره الدستور عند سريانه واقر سلطاته القائمة باعتباره اقليما اتحاديا ، وان إقليم كوردستان يتمتع بحقه من الناحية الدستورية والواقعية في تشكيل مؤسساته الخاصة من برلمان وحكومة وسلطة قضائية مستقلة، ونجحت نجاحا متميزا في الحفظ امن الإقليم مما ساعد على ازدهارها واعمارها بشكل مختلف عن باقي أجزاء العراق، وبالرغم من الفرق الكبير بين نسبة الفساد الإداري في العراق واقليم كوردستان الا ان المؤسسات تهتم بقياس ظاهرة الفساد على مستوى الدول. وقت سعت العديد من المنظمات الدولية الى وضع مؤشرات خاصة بالفساد ومنها منظمة الشفافية الدولية التي تصدر عدة تقارير منها (مؤشر إدراك الفساد، ومقياس الفساد العالمي، وتقرير الفساد العالمي) وسنتعرف على موقع العراق في هذه المؤشرات:

الفرع الأول / مؤشر مدركات الفساد

ان الاحداث التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتخبط في القوانين من ناحية والايرادات النفطية الكبيرة من ناحية أخرى، منحت فرصا كبيرة لازدياد الفساد الإداري والمالي وعلى الرغم من وجود تلك الظاهرة من زمن بعيد في العراق الا انها استفحلت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ وأصبحت تشكل ظاهرة خطيرة ذات ابعاد متعددة القت بضلالها على كل مفاصل الاقتصاد الوطني داخل العراق. احتل العراق المرتبة الأولى على مؤشر مدركات الفساد لأول مرة عام ٢٠٠٣ نتيجة الصعوبات في الحصول على البيانات والمعلومات قبل هذا العام[٢]، اذ يمكن ملاحظة العراق للفترة الزمنية مؤشر مدركات الفساد(٢٠٠٣-٢٠١٧) من خلال الجدول (٤).

---

[١] المادة ١١٦ من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

[٢] فاطمة عبد الجواد، الفساد الإداري والمالي واثاره السلبية الى مؤسسات الدولة العراقية وسبب معالجته (بحث منشور ٢٠٠٩، ص ١ http://tax.mof.gov.iq.

جدول (٤) ترتيب العراق في المؤشر مدركات الفساد عربيا للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)[١].

السنة	الدرجة	الترتيب عربيا	العدد الكل للدول العربية	الترتيب عالميا	العدد الكلي للدول
٢٠٠٣	٢,٢	١٦	٢٠	١١٣	١٣٣
٢٠٠٤	٢,١	١٧	٢٠	١٢٩	١٤٦
٢٠٠٥	٢,٢	١٧	٢٠	١٣٧	١٥٩
٢٠٠٦	١,٩	١٧	٢٠	١٦٠	١٦٣
٢٠٠٧	١,٥	١٨	٢٠	١٧٨	١٥٩
٢٠٠٨	١,٣	١٩	٢٠	١٧٨	١٨٠
٢٠٠٩	١,٥	١٧	٢٠	١٧٦	١٨٠
٢٠١٠	١,٥	١٩	٢٠	١٧٥	١٨٠
٢٠١١	١,٨	١٨	٢٠	١٧٥	١٨٣
٢٠١٢	١,٨	١٨	٢٠	١٦٩	١٧٦
٢٠١٣	١,٦	١٧	٢٠	١٧٠	١٧٧
٢٠١٤	١,٦	١٨	٢١	١٧٠	١٧٤
٢٠١٥	١,٦	١٨	٢٠	١٦١	١٦٨
٢٠١٦	١,٧	١٧	٢٠	١٦٩	١٨٠
٢٠١٧	١,٨	١٨	٢٠	١٧٠	١٧٨

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان العراق يحتل المراتب الأخيرة دائما في سلم مؤشرات إدراك الفساد خلال الاعوام (٢٠٠٣ الى ٢٠١٧)، اذ حصل العراق على أفضل ترتيب في مؤشر إدراك الفساد لعام ٢٠٠٣، اذ حصل على الترتيب ١١٣ من بين ١٣٣ دولة عالمية وحصل في ذلك المؤشر على (٢,٢) درجة وعربيا جاء العراق في المرتبة (١٦) من بين (٢٠) دولة عربية. بعد عام ٢٠٠٩ بدأ موقف العراق بتحسن طفيف في المؤشر حيث بلغ (١,٦) درجة في عام ٢٠١٥ وحصل على ترتيب (١٦١) عالميا من بين ١٦٨ دولة وفي ترتيب ١٨ عربيا من بين ٢٠ دولة عربية.

قالت منظمة الشفافية الدولية إن الفساد في دول العالم "حافظ على استقراره" في تحليلها لمؤشرات الفساد لعام ٢٠٢١، محذرة من الآثار السلبية لعدم محاربة هذه الظاهرة على أوضاع حقوق الإنسان في

[١] تقارير منظمة الشفافية الدولية للأعوام (٢٠٠٣-٢٠١٧).

العالم، كما إنه يهدد جهود مكافحة وباء الكورونا. وان العراق من بين ١٨٠ دولة حصلة على ترتيب ١٥٧. أي لم يكن من بين الدول العشرة الأخيرة.

الفرع الثاني / مؤشر تقرير الفساد العالمي

ان تقرير الفساد العالمي تطرق الى حالة العراق للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٥) في (٦) تقارير من أصل (٩) وقد اعتمدت معظم هذه التقارير على تقارير الصحفية باستثناء التقرير الرابع لعام ٢٠٠٥ اذ اعتمدت على دراسة وقد شخصت حالات الفساد في العراق وصدرت عشرة إصدارات من تقرير الفساد العالمي الذي كل واحد منهم تناول جانبا مختلفا من الفساد العالمي[١]. ومن خلال البحث في التقارير عما يخص العراق فقد وجدنا ان العراق قد تمت الإشارة اليه في التقارير الاتية وكما في الجدول رقم منظمة الشفافية الدولية.

التقرير	سنة الصدار	موضوع التقرير	العراق في المؤشر
الثاني	٢٠٠٣	الوصول الى المعلومات	لم يتم الإشارة الى العراق
الثالث	٢٠٠٤	الفساد السياسي	وأشار إلى الفساد السياسي المستشري في العراق وإجراءات المشتريات العامة المتدنية
الرابع	٢٠٠٥	البناء والاعمار في مرحلة ما بعد الصراع	يتضمن ذكر فساد وزارة التجارة العراقية وكذلك الفساد السياسي والفساد داخل سلطة الائتلاف المؤقتة
الخامس	٢٠٠٦	الصحة	أدى إنفاق مئات الملايين من الدولارات المذكورة على وزارة الصحة إلى نقص الأدوية والجوع بسبب انتشار الفساد
السادس	٢٠٠٧	الأنظمة القضائية	الصحافة الشعبية تضمن اتهامها للقضاء العراقي بالفساد
السابع	٢٠٠٨	قطاع المياه	تضمن الإشارة الى ان مكاتب المفتشين العموميين يعد ضمانا حقيقا لنظام التعاقد
الثامن	٢٠٠٩	القطاع الخاص	وأشار إلى تورط الشركات الأجنبية في الفساد في القطاع الخاص بملايين الدولارات تحت رعاية برنامج (النفط مقابل الغذاء) التابع للأمم المتحدة
التاسع	٢٠١١	تغيير المناخ	لم يتضمن شيئا عن العراق
العاشر	٢٠١٣	قطاع التعليم	لم يذكر العراق إطلاقا
الحادي عشر	٢٠١٥	القطاع العام والخاص	لم يتضمن شيئا عن العراق

[١] تقارير منظمة الشفافية الدولية للأعوام (٢٠٠٣-٢٠١٥).

الفرع الثالث / مقياس الفساد العالمي

صدر في اول مرة عام ٢٠٠٣ ويصدر سنويا باستثناء السنتين (٢٠٠٨-٢٠١٢) وهي عبارة عن مسح لآراء المواطنين حول الفساد وخبراتهم في دفع الرشاوى، وكذلك تقييمهم لدرجة الفساد، وتجاربهم في دفع الرشاوى، والمنظمات الخدمية، وجهود الحكومة لمكافحة الفساد في الدول التي يوجد فيها والتي يعيشون فيها، يستطلع مقياس الفساد العالمي عموم السكان بدلاً من الأكاديميين في كل بلد من البلدان التي تشكل جزءًا من القياس. يستخدم مقياس الفساد العالمي أيضًا الاستطلاعات التي أنشأتها منظمة الشفافية الدولية، والتي تتضمن مجموعة متنوعة من الأسئلة المستخدمة لقياس كيفية إدراك عامة الناس لمدى الفساد في مختلف الدول، نظرًا للتحديث السنوي للاستبيان من قبل منظمة الشفافية الدولية، والذي أدى إلى إزالة بعض الأسئلة وإضافة أخرى، فمن الصعب مقارنة نتائج البلدان المختلفة من عام إلى آخر، باستثناء الأسئلة المتطابقة في الاستبيانات التي أجريت.

بقدر الإمكان، يجب أن تنعكس عينة المسح في كل دولة على المستوى الوطني. هناك العديد من الطرق لإجراء الاستبيان لجمع الرأي العام، بما في ذلك المقابلات الشخصية والاستطلاعات الهاتفية واستطلاعات الرأي عبر الإنترنت[١]. نفذت استبيان مقياس الفساد العالمي في العراق لثلاثة أعوام هي (٢٠٠٩-٢٠١٠-٢٠١٣) وذلك لقطاعات (الأحزاب السياسية، البرلمان، القطاع الخاص، وسائل الاعلام، الموظفين الحكوميين، القضاء، المنظمات غير الحكومية، الهيئات الدينية، الشرطة، الجيش، نظام التعليم، الصحة) ومن خلالها يلاحظ ان الترتيب والمعدل اسوء للقطاعات ضمن المقياس هو لقطاع الأحزاب السياسية اذا كانت نتيجتها سيئة في قياس الفساد العالمي كما تبين ان افضل قطاعين هما المنظمات غير الحكومية والهيئات الدينية، اذ تشير النتيجة الى انهما غير فاسدين اما القطاعات الأخرى فكانت النتائج التي وصلت عليها تصل الى درجة الفساد المتوسط. وهذه الدراسة شخصت بعض حالات الفساد في العراق واصدرت عشرة إصدارات من تقرير الفساد العالمي الذي تناول قضايا الفساد في العالم في كل قضية منها[٢].

---

[١] نظام النزاهة العربي في المواجهة الفساد، ٢٠٠٩، ص٢١.

[٢] منظمة الشفافية الدولية (٢٠٠١_٢٠١٣).

الفرع الرابع

تقييم نقدي لمؤشر مدركات الفساد[١]

بعد التعمق بدراسة وطريقة احتساب مؤشر مدركات الفساد كما تنتجه منظمة الشفافية الدولية يمكن تسليط الضوء على أبرز العيوب والنواقص والفجوات التي يتخللها كما يلي:

أولا: ان مؤشر مدركات الفساد مبني على مدركات وليس الحقائق بالرغم من صعوبة بناء على الحقائق. فان بناء المؤشر على المدركات هو بحد ذاته خطر كبير لان المدركات تأتي جراء الملاحظة والتجربة وتنقل الاخبار والمعلومات وبالتالي فمن غير الممكن اعتبارها أسلوب قياس علمي دقيق. فالمدركات يتخللها الكثير من الانحياز وتتأثر كثيرا بعوامل خارجية صريحة وضمنية ومباشرة وغير مباشرة لا يمكن التحكم بها او اخذها بعين الاعتبار في عملية الاحتساب. علاوة الى ذلك إذا التفتنا الى فكرة ان مؤشر مدركات مبني على مدركات خبراء الدولة والتنفيذيين فقط فيجوز القول ان هاتان الفئتان لا تمثلان غالبية المجتمع ولا ملاحظات الطبقة النخبوية كلها، ومن الضروري اخذ اراء العلماء الأكاديميين وممثلي المجتمع المدني والإعلاميين وموظفي الدولة وحتى الطبقة العاملة في تجميع بينات مدركات الفساد في حين ان هؤلاء هم أيضا افراد ناشطين وفاعلين في المجتمع، اما يمارسون الفساد او يتعرضون اليه.

ثانيا: يقيس المؤشر مدركات الفساد في القطاع العام أي بين المسؤولين الحكوميين والسياسيين فقط، وذلك بناء على تعريف منظمة الشفافية الدولية الضيق للفساد على انه "إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من اجل المصلحة الخاصة" فالفساد ليس في القطاع العام فقط وانما توجد في القطاع الخاص وحتى في مجالات المجتمع المدني أيضا.

ثالثا: وبالعودة الى مؤشر مدركات الفساد نفسه لابد من المباشرة بالتعليق على بيانات الأساسية التي تختارها المنظمة من المصادر الاثني عشر وكذلك على اختيار المنظمة لهذه المصادر بالدرجة الاولي. فصحيح ان منظمة الشفافية الدولية قد عددت في منهجيتها المعايير التي تعتمدها من اجل اختيار تلك المصادر والتي ذكرناها سابقا في تقرير، الا ان هذه المعايير كلها عامة جدا ولا تكفي للتأكد من ان المصادر المختارة موثوقة وملائمة بالقدر الازم وبان بيناتها مناسبة. فبالرجوع الى تلك المعايير، يلفت نظرنا بشكل خاص المعيارين التاليين "ان تتبع هذه المصادر منهجية علمية صائبة، ثابتة ومكشوفة خلال تقييم الدول وترتيبها كلها على المقياس ذاته، وان تكون هذه المصادر بإيعاز مؤسسات موثوقة".

---

[١] لمزيد ينظر مشروع مبادرات التحكيم ومكافحة الفساد، ٢٠٢١. حيث تحلل نتائج العراق في مؤشر مدركات الفساد وسبل تطويرها

ولكن لا تحدد منظمة الشفافية الدولية الأسس والمبادئ الموضوعية التي تجعل من منظمة معينة موثوقة والاهم انها لا تحدد الأسس والمبادئ الموضوعية من اجل اعتبار منهجية مصدر معين منهجية صحيحة ومتطابقة مع منهجية مؤشر مدركات الفساد ومتطلباتها.

الخاتمة :

أولا: الاستنتاجات

١-ان الفساد الإداري ظاهرة عامة تمس كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات، وعلى الرغم ان الفساد كان من اهم أسباب التي فجرت غضب المواطنين ضد الحكومات والأنظمة السياسية القائمة، لذلك لابد من بذل الكثير من الجهد في صياغة مقياسا او مقاييس للفساد في المنطقة العربية حتى ولو ظهرت معيبة في بدايتها، فانه سيتم تطويرها بصفة دورية، مما يدفع بمعالجة الفساد والتعرف على الفساد وتجلياته ومن حيث الخطط والاستراتيجيات لمحاربته.

٢-ان الكثير من المؤشرات سالفة الذكر تبحث عن وجود الفساد وقطاعات التي يتفشى فيها، وقليل منها يبحث عن مصادر الفساد والطرق المثلى لمحاربته، هذه المقاييس تهتم بالنتائج ناجمة عن الفساد دون البحث عن الأسباب والاليات الكفيلة بالقضاء عليه، وهذا اهم انتقاد موجه الى هذه المقاييس، وان الدول العربية تفتقد كليا الى مقاييس إقليمية متخصصة في الفساد والموجود منها على المستوى المحلي ليس لها منهجية واضحة ولا تصدر بصفة دورية.

٣-يعد غياب المعايير الحكم الرشيد من اهم العوامل التي من شانها انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي وأيضا من الصعوبة إيجاد معايير معينة لقياس درجة الفساد الإداري والمالي.

٤-ان المؤسسات والمنظمات الدولية وضعت معايير استدلالية لانتشار درجة الفساد في الدول العالم وأنها ليست معايير محددة لقياس درجة الفساد الواقعي والفعلي.

ثانيا: التوصيات

١-يجب الاعتماد على المعايير الحكم الرشيد من المساءلة والشفافية، وتطبيق المعايير على جميع السلطات الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية). وذلك لقضاء على ظاهرة الفساد العالمي.

٢-الدعوة لتطوير وتحسين احتساب مؤشر مدركات الفساد من قبل صانعيه من اجل ان يحل مشكلة تطبيق البيانات من المصادر المتعددة وعدم تناسق مناهجها المستخدمة أي انها مصادر تغطي مضامين مكررة او متضاربة.

٣-الدعوة الى توحيد المؤشرات الفساد من القبل الجامعة العربية وان يكون موثوقا من الدول العربية من اجل توحيد المؤشرات القياس الفساد وان توحد عدد ونوع المصادر الداخلة في احتساب المؤشر لكل دولة.

المصادر :

القران الكريم

أولا: الكتب

١-أبا قاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، مفردات القرآن الغريب، تحقيق محمد سيد الكيلاني (دار المعرفة بيروت ٢٠٠٩ ص ,٣٧٩

٢-د. أحمد أبو دية، الفساد وأسبابه وطرق مكافحته، الطبعة الأولى، منشورات التحالف من أجل النزاهة والمحاسبة، القدس، ٢٠٠٤، ص. ,٢

٣-أحمد رشيد، الفساد الإداري، الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، منشورات دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٦، ص. ,٢٣

٤-د. أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري (بدون مكان للنشر، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، ٢٠١٦)، ص. ٤٠.

٥-د. أحمد بن محمد بن حمد الرزين، حكومة الشركات المساهمة، كرسي سابك لدراسة الأسواق المالية، الرياض، ٢٠١٢، ص. ,٣٠٠

٦-جمال الدين محمد بن منظور، نسخة لسان العرب من دار صدر، الجزء الثالث، بدون تاريخ نشر، ص. ٣٣٣,

٧-د. جمال محمد معطي موافى، مكافحة الفساد الإداري بين الشريعة الإسلامية والتشريعات الوضعية، دار الكتب والدراسات العربية، ٢٠١٩، ص. ,٣٨

٨-د. حسام بدراوي، د. محسن يوسف، الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري، بدون دار نشر، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠١، ص. ,١٣

٩-د. حسين عجلان حسن، القطاع العام في العراق بين ضرورات التنمية وتحديات الخصخصة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١١، ٢٠٠٦، ص. ,٥

١٠-د. سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، دراسة إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية، دار العلوم، بغداد، ٢٠٠٨، ص. ٨١.

١١-د. صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري عقبة أمام عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار النشر، مركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٩٩٤، ص. ,١٢٣

١٢-د. عادل عبد الإبراهيم خراشي، مكافحة جرائم الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة بين القانون الوضعي والفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ٢٠١٦، ص. ,٢٥

١٣-د. عامر الكبيسي، الفساد الإداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والعلاج، المجلة العربية للإدارة، ٢٠٠٠، المجلة ٢٠، العدد ١، ص. ,١

١٤-د. عبير فؤاد الغوباري، المجابهة الجنائية للفساد، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، ٢٠١٨، ص ٣٤.

١٥-د. السيد علي شتا، علم الاجتماع الشرعي، المطبعة المصرية، ٢٠٠٤، ص. ٢٥٧.

١٦-د. عطا الخليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨، ص ٢٦.

١٧-د. محمد حسن الجوهري، الفساد الإداري وأثره في التنمية الاقتصادية، دراسة مقارنة مع الشريعة الإسلامية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٨، ص. ,٦٨

١٨-محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحة، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٨٧، ص. ٥٠٣.

١٩-مايكل جونسون وآخرون، الفساد والاقتصاد، ترجمة جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص. ٩١.

ثانيا: الرسائل والبحوث الدراسية

١- د. أحمد محمد عبد الهادي، ظاهرة الانحراف الإداري في الدول النامية، دراسة تحليلية لأسباب الظاهرة مع تطبيقها على العاملين في هيئات الإدارة المحلية بجمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه مقدمة للقسم. بكالوريوس العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ١٩٩٤، ص. ٩٨

٢-بلال نهاد أحمد أبو عيشة، الفساد الإداري في الوظيفة الحكومية ومكافحته في القانون الأردني، دكتوراه. اطروحة كلية الحقوق جامعة عين شمس ٢٠١٧ ص. ,١١٢

٣- حسين محمود حسن، دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير، دراسة بحثية أعدها مركز العقد الاجتماعي برئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية، ٢٠١١، ص. ١٠.

٤-د. مريوان صابر حمد، اجراءات مواءمة التشريعات العراقية مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الاداري اطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسة، جامعة الصلاح الدين، أربيل، ص ١٠. ٥-د. علي سكر عبود، تحليل صور وأسباب الفساد الإداري والمالي (بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة علمية محكمة، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة آل. القادسية، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠١٠) ص. ١٢٤.

٦-علي كامل صالح العزاوي، دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، قسم القانون، ٢٠٢٠، ص. ١٩.

٧-موسى عيسى عبد الباقي، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، دراسة ميدانية تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جنوب الوادي، قنا، مصر، ص. ٨٥.

ثالثا: الدساتير والقوانين

١-دستور جمهورية العراق لعام

٢-هيئة النزاهة العراقية رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٩ المعدل والمنشور في الجريدة العراقية رقم (٤٥٦١) في ٢٣ كانون الأول ,٢٠١٩

٣-تقارير منظمة الشفافية الدولية للأعوام (٢٠٠٣-٢٠١٥).

رابعا: المصار الالكترونية

١-د. سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد الإداري والمالي، النزاهة، النشرة الدورية رقم ٣، ٢٠٠٧، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٢/٣/٤.

٢-د. سعاد عبد الفتاح محمد، مشكلة وحلول الفساد الإداري والمالي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام على موقع www.NESCOYEMEN.COM تاريخ زيارة ٢٠٢٢/٦/٤.

٣-د. عصام عبد الفتاح مطر، فساد إداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١١، ص. ,١٦

٤-علي أحمد فارس، حل الأزمات (الفساد الإداري نموذجاً) (مركز المستقبل للدراسات والبحوث، ٢٠٠٥) info@mcsr.net تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٣/٤.

References

The Holy Quran

1- Abu Qasim Al-Hussein Bin Muhammad, known as Al-Ragheb Al-Isfahani, The Vocabulary of the Gharib Qur'an, investigated by Muhammad Sayed Al-Kilani (Dar Al-Maarifa Beirut 2009, p. 379.
2- Dr. Ahmed Abu Dayyeh, Corruption, its causes and ways to combat it, first edition, Publications of the Coalition for Integrity and Accountability, Jerusalem, 2004, p.
3- Ahmed Rashid, Administrative Corruption, The Ugly Face of Egyptian Bureaucracy, Dar Al-Shaab Publications, Cairo, 1976, p. 23.
4- -Dr. Ahmed Mustafa Sobeih, Financial and Administrative Control and its Role in Reducing Administrative Corruption (Without a Place for Publication, First Edition, Center for Arab Studies, 2016), p. 40.
5- Dr. Ahmed bin Mohammed bin Hamad Al-Razeen, Government of Joint Stock Companies, SABIC Chair for the Study of Financial Markets, Riyadh, 2012, p. 300.
6- Dr. Ahmed Mohamed Abdel Hadi, The phenomenon of administrative deviation in developing countries, an analytical study of the causes of the phenomenon with its application to workers in local administration bodies in the Arab Republic of Egypt, a doctoral thesis submitted to the department. Bachelor of Political Science, Faculty of Commerce, Assiut University, 1994, p. 98.
7- -Bilal Nihad Ahmed Abu Eisha, Administrative Corruption in the Governmental Position and Combating It in Jordanian Law, Ph.D. Thesis of the Faculty of Law, Ain Shams University 2017, p. 112.
8- Jamal Al-Din Muhammad bin Manzour, Lisan Al-Arab copy from Dar Sadr, Part III, without publication date, p. 333.
9- Dr. Jamal Muhammad Muati Muwafi, Combating Administrative Corruption between Islamic Sharia and Man-made Legislations, Dar al-Kutub and Arab Studies, 2019, p. 38.
10- Dr. Hossam Badrawi, Dr. Mohsen Youssef, Transparency and Fighting Corruption in the Egyptian Education Sector, without a publishing house, Bibliotheca Alexandrina, 2001, p. 13.
11- Hussein Mahmoud Hassan, an analytical study of the causes of corruption in Egypt before the January 25 revolution, a research study prepared by the Social Contract Center, headed by the Council of Ministers of the Arab Republic of Egypt, 2011, p. 10.

12- -Dr. Hussein Ajlan Hassan، The Public Sector in Iraq between Development Necessities and Privatization Challenges، Journal of Baghdad College of Economic Sciences، No. 11, 2006, p. 5.
13- Dr. Salem Muhammad Aboud, The Phenomenon of Administrative and Financial Corruption, Studying the Problem of Administrative Reform and Development, Dar Al Uloom, Baghdad, 2008, p. 81.
14- Dr. Suad Abdel Fattah Muhammad, Administrative and Financial Corruption, Integrity, Periodic Bulletin No. 3, 2007, date of visit, 4/3/2022.
15- Dr. Suad Abdel-Fattah Muhammad، The Problem and Solutions of Administrative and Financial Corruption, the National Anti-Corruption Authority and the Protection of Public Funds, on www.NESCOYEMEN.COM, date of visit 4/6/2022.
16- Dr. Salah El-Din Fahmy Mahmoud, Administrative Corruption an Obstacle to Social and Economic Development Processes, Publishing House, Al-Arabi Center for Security Studies and Training in Riyadh, 1994, p. 123.
17- -Dr. Adel Abdel Ibrahim Kharashi, Combating Corruption Crimes in the Light of the United Nations Convention between Positive Law and Islamic Jurisprudence, a comparative study, New University House, Alexandria 2016, p. 25.
18- -Dr. Amer Al-Kubaisi, Administrative Corruption, A Systematic Vision for Diagnosis, Analysis and Treatment, The Arab Journal of Management, 2000, Journal 20, Issue 1, p. 1.
19- Dr. Abeer Fouad Al-Ghoubari, Criminal Confrontation with Corruption, Ph.D. thesis, Mansoura University, 2018, p. 34.
20- Dr. Essam Abdel Fattah Matar, Administrative Corruption, New University House, Alexandria, 2011, p. 16.
21- Ali Ahmed Fares, Crisis Resolution (Administrative Corruption as a Model) (Future Center for Studies and Research, 2005) info@mcsr.net Website visit date 4/3/2022.
22- -Dr. Ali Sukkar Abboud, Analysis of Images and Causes of Administrative and Financial Corruption (Research published in Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, a refereed scientific journal, issued by the College of Administration and Economics, Al-Qadisiyah University, Volume 12, Issue 1, 2010) p. 124.
23- -Ali Kamel Saleh Al-Azzawi, The Role of the Administrative Control Authority in Combating Administrative Corruption, Master's thesis

submitted to Alexandria University, Faculty of Law, Department of Law, 2020, p. 19.

24- -Dr. Mr. Ali Sheta, Forensic Sociology, Egyptian Press, 2004, p. 257.

25- -Dr. Atta Al-Khalil, A Suggested Introduction to Combating Corruption in the Arab World (Arab Administrative Development Organization, 2008, p. 26.

26- -Dr. Muhammad Hassan Al-Gohari, Administrative Corruption and its Impact on Economic Development, A Comparative Study with Islamic Sharia, Alexandria, Dar Al-Fikr Al-Jamii, 2018, p. 68.

27- Dr. Mariwan Saber Hamad, Procedures for Harmonizing Iraqi Legislation with the United Nations Convention against Administrative Corruption, PhD thesis, College of Law and Politics, Salahuddin University, Erbil, p. 10.

28- -Muhammad bin Abi Bakr Abdul Qader Al-Razi, Mukhtar of Health, Izz Al-Din Foundation for Printing and Publishing, Lebanon, 1987, p. 503.

29- -Mousa Issa Abdel-Baqi, Egyptian newspapers' treatment of corruption issues, an analytical field study, an unpublished master's thesis, South Valley University, Qena, Egypt, p. 85.

30- Michael Johnson and others, Corruption and the Economy, translated by Gamal Imam, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 2000, p. 91.

31- -The Constitution of the Republic of Iraq for the year

32- The Iraqi Integrity Commission No. (30) of 2019 as amended and published in the Iraqi Gazette No. (4561) on December 23, 2019.

33- Reports of Transparency International for the years (2003-2015).